دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2019)

The role of the private sector in the food industries in Algeria (Analytical study for the period 2000-2019)

جهاد رحماني [1]*، كمال ديب [2]

[1]المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة (الجزائر)، rahmani.djihad@cu-tipaza
[2]المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، (الجزائر)، dibkamel@houtmail.com

الاستلام: 10-01-2022 القبول: 20-04-2022 النشر: 12-06-2022

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى مفهومه القطاع الخاص والهيئات الداعمة له في الجزائر، كما سنتطرق إلى واقع الصناعات الغذائية ومراحل تطورها وأثر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات عليها وعلى مكانة القطاع الخاص فيها. وقد توصلنا إلى أن الجهود التي بذلتها السلطات في دعم القطاع الخاص والصناعات الغذائية قد جعلت من القطاع الخاص مهيمن على الصناعة الغذائية في الجزائر، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تستحوذ على الأغلبية في القطاعمع وجود مجمعات كبرى، وأن مؤسسات الصناعة الغذائية الخاصة أبرزت مكانتها من خلال مساهمتها في الاقتصاد الوطني مقارنة مع مؤسسات القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، القطاع العام، الصناعات الغذائية، الجزائر.

***المؤلف المراسل**

Abstract

This study aims to highlight the role of the private sector in the food industries in Algeria, by addressing its concept of the private sector and its supporting bodies in Algeria .We have concluded that the efforts made by the authorities to support the private sector and food industries have made the private sector dominant over the food industry in Algeria, and that private small and medium enterprises occupy the majority in the sector with the presence of major complexes, and that private food industry establishments have highlighted their position through Its contribution to the national economy compared to public sector institutions

Keywords: the private sector, the public sector, food industries, Algeria.

1.مقدمة:

للقطاع الخاص أهمية بالغة في جميع اقتصاديات العالم، وذلك للدور الفعال الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر من بين الدول التي أول اهتمام للقطاع الخاص واتجهت نحو اقتصاد السوق منذ أكثر من عشرين سنة، وقد أولت له اهتماما في برامج الإصلاحات الاقتصادية وأنشأت هيئات داعمة له وإصدار تشريعات وتنظيمات وحوافز لتشجيع الاستثمار الخاص في شتى القطاعات.

ومن بين القطاعات التي لاقت توجها للاستثمار الخاص نجد الصناعة الغذائية والتي تعتبر عنصر رئيسي في الاقتصاد الوطني وذلك لدورها الفعال ف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا لما توفره من أمن غذائي، وتعتبر من بين صناعات التحويلية الخفيفة، وهذا ما جعل أغلب المؤسسات الخاصة الناشطة في الصناعة الغذائية هي مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1 إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية: ماهو دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

3.1الفرضيات: للإجابة على التساؤل المطروح يمكن طرح الفرضيات التالية:

- للإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية المنتهجة من قبل السلطات دور في دعم الصناعات الغذائية؛
- الجهود المبذولة من قبل السلطات جعلت من القطاع الخاص مهيمنا على الصناعات الغذائية بالجزائر ؛
- للقطاع الخاص دورا هاما في الصناعات الغذائية في الجزائر.

4.1 أهداف البحث:بناءا على ما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى:

- التعرف على مفاهيم لقطاع الخاص والهيئات الداعمة له في لجزائر؛
- تعريف واقع الصناعات الغذائية بالجزائر وتوضيح الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لتطوير ودعم الصناعات الغذائية مع الإشارة إلى تطور مكانة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية في على إثر الاستراتيجيات المنتهجة؛

- تحليل تطور مؤسسات القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر، وتوضيح دورها في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشري الإنتاج الخام والقيمة المضافة ومقارنتها مع مؤسسات القطاع العام.

5.1 حدود الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، تم تحديد اطارين، زماني تمثل في فترة الدراسة 2000–2019، ومكاني تمثل في دولة الجزائر.

6.1 منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجة الفرضيات السابقة، ونظرا لطبيعة الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في تعريف القطاع الخاص والهيئات الداعمة له بالجزائر وواقع الصناعات الغذائية بالجزائر والاستراتيجيات المنتهجة لدعم وتطوير الصناعات الغذائية بالجزائر، وتحليل احصائيات الخاصة بتطور المؤسسات الخاصة للصناعة الغذائية ومساهمتها في الإنتاج الخام والقيمة المضافة ومقارنتها مع القطاع العام.

وللإلمام بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

- واقع القطاع الخاص في الجزائر
- واقع الصناعة الغذائية بالجزائر
- مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر

2.واقع القطاع الخاص بالجزائر

من خلال هذا المحور سنعرض مفهوم القطاع الخاص، وواقع في الجزائر من خلال التطرق إلى هيكله ومكانته في الاقتصاد الجزائري، وعرض مختلف الهيئات التي خصصتها السلطات لدعم القطاع الخاص.

1.2 تعريف القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص على أنه: "مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها فرد، والأعمال التي يعمل فيها فرد، أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من الفرص. هذا من ناحية الملكية والإدارة، أما من ناحية الأهداف فإن كل عمل اقتصادي سواء كان عاما أو خاصا يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية فهو قطاع اقتصادي وطني منتج ينبغي تشجيعه ودعمه".(بقريش، 2020)

كما عرفه عبده محمد فاضل الربيعي على أنه: "القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى أقصى ربح ممكن". (حجار، 2016)

2.2 هيكل القطاع الخاص في الجزائر:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في الجزائر، حيث نجد أن المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها خاصة، ويمثل القطاع الخاص 99% من مجمل الوحدات الصناعية التي توظف بين 10 و49 عامل و 4.99% من مؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل وعليه يمكن القول أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة (حربي و يوبي ، 2020)، ومن جهة أخرى وبالتوازي مع تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة هامة على الساحة الاقتصادية يتضمن القطاع الخاص كذلك عدد من المجمعات الخاصة والتي تجمع نشاطات اقتصادية مختلفة. (مياسي، 2008)

3.2 مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري:

يحتل القطاع الخاص الصدارة في الاقتصاد الجزائري، حيث سنة 2016 بلغ عدد المؤسسات الخاصة 915316 مؤسسة أي نسبة 95.9% من مجموع المؤسسات و الوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر (والتي يبلغ عددها 934250مؤسسة) مقابل % 4.2للقطاع العام (ب16718مؤسسة) و7.1 % القطاعات أجنبية و مختلطة(ب2216مؤسسة). و تبين الاحصائيات أن 2.2 %فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و 2.4%أنشئت ما بين 1980 و1989، 0.17 %من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و1999 بينما 76.7 % أنشئت ما بين سنتي .2000و2010،إن تطور هذه الوحدات الاقتصادية في هذه الفترة كان بفضل سياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر أواخر التسعينيات من القرن الماضي فقد عرف القطاع الخاص حركية كبيرة خاصة مع إنشاء مختلف الأجهزة المساعدة على إقامة المؤسسات الخاصة، ففي سنة 2001 قامت الدولة بإعادة النظر في كيفية سير المؤسسات الممولة للمشاريع الاستثمارية من خلال قانون الاستثمار الجديد و قامت بتعديلات مختلفة للعديد من القوانين وخلقت العديد من الهيئات التي تشجع و تحفزإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة. **(بن زارع ، 2016)**

وقد ساهم القطاع الخاص سنة 2019 في الناتج الإجمالي بنسبة 65.3%أما مساهمته في الناتج الإجمالي خارج المحروقات تقدر ب 80.7%، كما يساهم في تكوين القيمة المضافة بنسبة 66 %، أما مساهمته في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات تقدر ب 85%. (ONS, 2020)

4.2 الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر:

خصصت السلطات الجزائرية هيئات تعمل على دعم الاستثمار الخاص وتشجيعه وذلك من خلال متابعة المشاريع، تقديم الحوافز والاعانات والتسهيلات ...، وتتمثل هذه الهيئات في:

1.4.2 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (ANSEJ سابقا)

يدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني حيث طبقا للمادة 16 من المرسوم رقم 96-14 المؤرخ في 25 جوان 1996، وتمنح هذه الوكالة الوطنية لدعم الشباب مجموعة من الامتيازات الممنوحة للمؤسسات وتساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم أهمها: الإعانات المالية كالقروض بدون فائدة أو تخفيض نسبة الفائدة، أو من تسهيلات جبائيه وشبه جبائيه تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال.(ساسي و سعودي، 2017)

2.4.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات (ANDI، 2021)، كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار APSIمن 1993 إلى 2000 ثم أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،المنشأة لدى رئيس الحكومة بموجب الأمر 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 06-08 الصادر في 15جويلية 2006 ، وهي مؤسسة عمومية ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (زينات، 2016)، ومن مهامها: تسجيل وترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج، ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال، وتأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليه. (ANDI، 2021)

3.4.2 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02، المؤرخ في -نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقية لترقية القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية.(ساسي و سعودي، 2017، الصفحات 93-92)

3.واقع الصناعة الغذائية بالجزائر

عرفت الصناعة الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة إلى إنشاء شركات وطنية في فروع الحبوب، الحليب، الماء والمشروبات. هذه الفروع الأولى وذات الأهمية القصوى، والتي سرعان ما تبعت بأخرى كالسكر والعجائن، المصبرات، اللحوم وغيرها (حملاوي و عمرون، 2019). وسنتطرق من خلال هذا المحور تعريف الصناعة الغذائية وأهدافها، ثم نعرض مراحل تطور الصناعة الغذائية بالجزائر مع الإشارة إلى مكانة القطاع الخاص فيها خلال كل مرحلة، كما سنحاول عرض مختلف فروع الصناعة الغذائية بالجزائر ومكانة المنتجات الغذائية للمؤسسات الخاصة في السوق الوطني.

1.3تعريف الصناعة الغذائية:

تعرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية الصناعات الغذائية بأنها الصناعة القائمة على توفير الغذاء للمواطنين، وترتبط أساس بالإنتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة. (شرفي و بوشلاغم، 2021)

كما تعرف على أنها:" الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري".(كينة، 2012، صفحة 64)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الصناعة الغذائية على أنها: الاستغلال الأمثل لمخرجات القطاع الفلاحي وتحويلها إلى منتجات استهلاكية بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

2.3 أهداف الصناعة الغذائية:

تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية ، ولها أهداف متعددة نذكر منها:(بوهيدل و لوشن، 2019)

- تقليص فاتورة استيراد الغذاء؛
- تحليل الخامات الزراعية إلى سلع غذائية ذات قيمة عالية؛
- الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوقا رائجا وقت نضوجها؛
- التوسع في الإنتاج وإمكانية التصدير؛
- دعم اقتصاديات الريف والمساعدة على تثبيت الساكن.

3.3 استراتيجيات تطوير الصناعة الغذائية بالجزائر للفترة 1995- 2019:

عرفت الصناعة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1995-2019 عدة تطورات جراء الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي انتهجتها السلطات الجزائرية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وسنوضح تطور الصناعة من سنة 1995 على غاية 2019 ومن خلال مايلي:

1.3.3 استراتيجيات تطوير الصناعة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 1995-2014

عرفت الدولة خلال هذه الفترة مختلف الإصلاحات على كافة المجالات بما فيها مجال الصناعة الغذائية وهذا كآليات لدخول اقتصاد السوق ففي سنة 2001 صدر قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإصدار مجموعة نصوص قانونية متعلقة بالخوصصة وإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وإنشاء المجلس الوطني للاستثمارANDI(نبيلة و لبرش، 2020). وبدأت الحكومة في خصخصة المؤسسات العامة منذ 21 عاما، لأنه بالرغم من خطط التعافي والتحديث، فإن معظمها لم ينجح أبدا في المنافسة وتلبية احتياجات السوق، بموجب الامر رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001، شرعت السلطات الجزائرية في عملية خصخصة 942 مؤسسة عمومية من إجمالي 1280 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة غذائية. (Cherif, 2015)

وهذه الفترة اعتمدت السلطات برامج اقتصادية لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعمه وخلاله ركزت الحكومة على القطاع الفلاحي والذي يعتبر ركيزة الصناعات الغذائية.

ففترة 2000-2009 تميزت بفتح المجال أما الخوصصة وذلك من خلال برنامجي (الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009)، حيث ركز

برنامج الإنعاش الاقتصادي في الميدان الفلاحي على مخطط وطني للتنمية الفلاحية PNDA ومن بين أهدافه تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة، تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في تحويل الإنتاج الفلاحي وتحسين عمليات تجميع المواد الفلاحية، وكما ان البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004–2009) جاء استكمالا للمشاريع التنموية المقرر انهاؤها في البرنامج السابق.(قطاف و بوزرورة، 2019)

إضافة إلى البرنامج الوطني لترقية الاستثمار في الصناعات الغذائية PNDIAA دخل حيز التنفيذ منذ 2010 وامتد إلى غاية 2014 بهدف تحسين العرض المحلي من المنتجات الزراعية الغذائية وترقية المؤسسات(لطرش و كتاف، 2017، صفحة 185)

ولتحسين الصناعة الغذائية ، تم وضع استراتيجية بناءة خاصة بالصناعة الغذائية والتي ترمي لتطوير القطاع الفلاحي تمخض عنها إنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية ومقره بومرداس، فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–98 المؤرخ في 1 مارس 2012 والذي يقضي بإنشاء "مركز تقني للصناعات الغذائية "CTIAA" والذي يعتبر الأول والوحيد على المستوى الوطني.(بوبكر، 2018)

2.3.3 استراتيجيات تطوير الصناعة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2016–2019

أصبحت الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد المالية بشكل كبير، وفي ظل هذه الظروف صادقت الحكومة الجزائرية في 2016 على نموذج النموالاقتصادي الجديد في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا،(خنشول، 2020)

ومن بين أهم أهداف الحكومة من خلال هذا النموذج نجد تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصدارات(حبيب و زقرير، 2018)، ولتحقيقه أولت الحكومة أهمية للصناعات الغذائية منتجات غذائية أهمية من خلال نموذج النمو الاقتصادي الجديد، وذلك من الإجراءات التالية:(لطرش و كتاف، 2017)

- تسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- الإسراع في تطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله واختلالاته؛
- الإسراع في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل؛
- تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية؛
- تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛

- تمويل الإستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه.

4.3 فروع الصناعة الغذائية في الجزائر:

يتميز قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر بتنوع منتجاته، وسنوضح مختلف فروع قطاع الصناعات الغذائية في الجدول 01

الجدول 01: أهم فروع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

الفرع	الأنشطة
الحليب	الألبان ، الجبن، الزبادي ، الكريمات (الكريمات ، الآيس كريم).
اللحوم الحمراء/ البيضاء	المسالخ والتجهيز والحفظ والتحضير
الأسماك	التعليب والحفظ والتحضير
الفواكه	الفواكه الجافة، العصائر، المصبرات والمربى.
الخضر	المصبرات، التجميد، التحضير (خضر مهروسة، مجففة ومجمدة)
المشروبات	مياه، مشروبات غازية ومشروبات الفواكه.
الزيوت والمواد الدسمة	زيت الطعام، زيت الزيتون، الدهون النباتية والحيوانية.
الحبوب	السميد، الكسكس، العجائن والبسكويت
الطماطم الصناعية	مركزات الطماطم
السكر	حلويات،الحلويات واستخدامها في القطاعات الأخرى

Source: (horri & et autre, 2015, p. 226)

من خلال الجدول الموضح أعلاه والذي يمثل مختلف فروع الصناعة الغذائية وأنشطتها في الجزائر، سنتطرق إلى تفصيل بعض الفروع كمايلي:

1.4.3 فرع الحليب ومشتقاته:

توجد حوالي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية Gipilait، وأكثر من 100 مؤسسة خاصة وبأحجام مختلفة فمثلا منتوج الزبادي الذي تهيمن عليه بعض المؤسسات منها دانون 25%، صومام 40%، إضافة إلى (الحضنة وترافل)، كما تهيمن كل من مؤسسة (Algerie Priplait, Algerie Fitalait, Algerie Créme) على مختلف منتجات الأجبان.(قرعي، 2019)

2.4.3فرع إنتاج السكر:

يعتبر إنتاج السكر من بين فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية، وفيما يتعلق بإنتاج السكر بالجزائر فان القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تموين السوق المحلية(الحبيتري و براينيس، 2016)، حيث تسيطر على فرع انتاج السكر cevilat مع منافسهو مجموعة la belle.(حاجي و ناصر، 2017)

.3.43 فرع الزيوت:

يعرف هذا الفرع الزيوت والمواد الدسمة هيمنة بعض المنتجين الكبار وهي سيفيتال cevital، صفيةsafia ، عافية الجزائر Afia وLa belle. كما يعرف انتاج زيت الزيتون تقدم واضح. ويشترك في هذا القطاع عشرات المنتجين. وقد تمكنت بعض هذه الزيوت والتي تقدر قيمتها (تمثل زيوت البذور 700000 طن مقابل 50000 طن من زيت الزيتون) من وضع نفسها في السوق الأوروبية(بريكتي و شريف، 2018، صفحة 37). حيث تضم الجزائر أكثر من 1600 معصرة لزيت الزيتون منها قرابة 800 معصرة عصرية(Olive Oil Business، 2020)، وقد تمكن زيت الزيتون الجزائري من حصد 4 جوائز في المسابقة الدولية التاسعة عشر لزيوت العالم والتي نظمتها وكالة تثمين المنتجات الفلاحية (2021) بباريس منها ميدالية ذهبية وميداليتين فضيتين وشهادة "ذواق" Gourmet لفائدة زيت الزيتون "ويزة" الذي تنتجه مطحنة زيت الزيتون "ويزة" بتيزي وزو(الشروق، 2021)، وأيضا حققت معصرة لزيت الزيتون نجاحات توصف بالمبهرة حيث حصلت على 4 ميداليات ذهبيتان واحدة في دبي وأخرى في اليابان، فضلا عن ميداليتين فضيتين في إيطالا ونيويورك على التوالي، أيضا فارت بميدالية بلاتينيوم في لندن، وأيضا جائزة في المسابقة الدولية الـ 18 لزيوت العالم المنظمة من طرف وكالة تثمين المنتجات الفلاحية بالعاصمة الفرنسية باريس(كعبش، 2021).

4.4.3فرع انتاج الحبوب:

يعتبر كل من (مجمع سيم، مجمع عمر بن عمر، مجمع بن حمادي) من بين المؤسسات الخاصة الرائدة في مجال تحويل الحبوب والعجائن بالإضافة إلى مطاحن الرياض والتي هي عبارة مؤسسة عمومية(قرعي، 2019، صفحة 37)، ومعظم المؤسسات المنتجة للمعجنات (المعكرونة والكسكس) من الإدارة الحديثة، حيث أدوات إنتاجهم وإدارة الجودة تلبي متطلبات المعايير الأوروبية.

حيث أن بعض هذه المؤسسات تصدر أساسا إلى البلدان الإفريقية(بريكتي و شريف، 2018، صفحة 36). وإلى جانب ذلك يعتمد هذا الفرع على مؤسسات جد حرفية تختص أساسا في منتوجات قاعدية بالنسبة للسوق الداخلي (التي يظل الطلب عليها متعلق بالقدرة الشرائية للمواطن)، مثل مخابز تقليدية، مصانع البسكويت(حاجي و ناصر، 2017، الصفحات 414-413)

5.4.3فرع المشروبات:

يهتم هذا الفرع بإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية حيث عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نظرا لتزايد الطلب المحلي، ما أدى إلى إقبال عدد كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات(لوشان ، شعباني ، و حسياني، 2019)، ويوجد حوالي 600 مصنع ينشط بشكل فعلي في السوق الوطنية للمشروبات حسب تصريحات الديوان الوطني للإحصاء.(كيموش، 2020)

كما يتم تجميع منتجي المياه والمشروبات في جمعية L'APAB التي أنشأت في سنة 2015 "مجموعة من المشروبات" ويكاد أن يكون السوق في أبدي القطاع الخاص. إضافة إلى هذا تعاني هذه الصناعة من منافسة القطاع الغير رسمي.(بريكتي و شريف، 2018)

4. مساهمة القطاع الخاص في الصناعة الغذائية بالجزائر:

شهد فرع الصناعات الغذائية في الجزائر، تحولا جذريا من جانب الهيكل القانوني خلال السنوات الأخيرة، وهي نتيجة طبيعية لسياسة الخوصصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية سنوات التسعينات من القرن الماضي، وكذا التوجه العام نحو المزيد من الإنفتاح الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص، في إتجاه قاطرة الإنتاج. (بوهيدل، 2017)

وخلال هذا المحور سنعرض الاطار القانوني للصناعة الغذائية، ثم نحاول تحليل تطور مؤسسات القطاع الخاص الناشطة في الصناعة الغذاية بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المهيمنة على القطاع، ومدى أثر البرامج الاقتصادية والإصلاحات والاقتصادية والتسهيلات الممنوحة على تطورها، ولكي يتسنى لنا معرفة مكانة مؤسسات القطاع الخاص للصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني ، سنحلل مدي مساهمتهما في الإنتاج الخام والقيمة المضافة والمقارنة بينهما.

1.4 الإطار القانوني للصناعة الغذائية في الجزائر: من أجل تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية وحمايته وضعت الدول إطار قانوني، يستخلص فيما يلي: (مهيدي و بن زيدان ، 2019)

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا؛

- يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة؛
- وضعت الدولة تسهيلات كبير لاستثمار في هذا الفرع،حيث تقوم بتمويل 60% -70%؛
- تقوم الدولة بواسطة بنوكها بتمويل المشاريع المتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعة الغذائية،وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت في 2003إلى 5.6%،أما فترة التسديد إلى 7سنوات؛
- بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية فإن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها 5% على المواد نصف المصنعة 30% على النصف المصنعة وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

2.4 تطور مؤسسات القطاع الخاص في مجال الصناعة الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية ثاني أهم قطاع صناعي خارج المحروقات، وهو قطاع يسيطر عليه القطاع الخاص، ونجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي المهيمنة على القطاع وذلك لكون الصناعة الغذائية تعتبر من الصناعات التحويلية والخفيفة.

إضافة إلى أن هناك المجمعات الخاصة الكبرى، منها Harbour، Ben amour، Cevital، Sim مختصة في انتاج الحبوب، أما في فرع الحليبيات تسير Giplait، Lps، lesarlif، أما في شكل الشراكة بين قطاع العام والخاص نجد مؤسسات مثل الرياض، بن عمر أو cegro/lesafore. (مهيدي و بن زيدان ، 2019)

وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المهيمنة علي الصناعات الغذائية بالجزائر ينوضح تطورها من خلال الجدول 02.

الجدول 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في الصناعة الغذائية

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
Pme privé	11640	12353	13673	15290	17045	18394
السنة	**2012**	**2014**	**2016**	**2018**	**2019**	
Pme privé	20198	23075	26635	30590	31997	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Ministère de l'Industrie, de la PME , 2010-2020)

من خلال الجدول الموضح أعلاه والذي يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة 2000-2019، نلاحظ تزايد مستمر في عددها،

حيث في سنة 2000 قدر عددها 11640 مؤسسة وفي سنة 2019بلغ عددها 31997 مؤسسة، وهذا التزايد المستمر ناتج عن أن هذه الفترة شهدت إصلاحات وبرامج تنموية تهدف إلى دعم القطاعات الاقتصادية عامة بما فيها قطاع الصناعات الغذائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بدعم القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة الصناعات الغذائية.

كما أن الإجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع بعد اعتماد قانون الخوصصة والتخفيضات الجبائية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار، التي سمحت باندماجهم في مجال الاستثمار وبالخصوص في هذا القطاع.(صيفي، 2019، صفحة 133)

3.4 مساهمة الصناعات الغذائية للمؤسسات الخاصة في الإنتاج الخام:

بعدما تطرقنا إلى تطور عدد مؤسسات الصناعة الغذائية الخاصة، سنحاول عرض تطور مساهمتها في الإنتاج الخام ومقارنته بمساهمة مؤسسات القطاع العام.

الجدول 03: مساهمة الصناعات الغذائية للمؤسسات الخاصة في الإنتاج الخام

الوحدة: مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
قطاع خاص	246607.9	280299.9	313774.9	339196	370841.1
قطاع عام	187720.6	170137	151131.3	128694	114863.5
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع خاص	401919.6	429110	471215.6	499556.9	574201.3
قطاع عام	101494.3	96496.3	99978.7	108203.5	112510
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع خاص	627478	680999.5	749304.6	826981.1	889557.7
قطاع عام	118948	143147.2	150014.2	160169.1	172843
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع خاص	964758.2	1063924.4	1131098.6	1196827.5	1234358
قطاع عام	186007.1	198091.3	208528.9	220734.7	229642.6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على(ONS, Les comptes économiques , 2000-2019):

من خلال الجدول رقم 03 الموضح أعلاه، تبين لنا خلال فترة 2000-2019 تزايد مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في الإنتاج الخام باستمرار، بحيث بلغت سنة

2000246607.9مليون دج أي مانسبته 56.77% إلى ان وصلت مساهمتها 1234358 مليون دج سنة 2019.

أما مساهمة مؤسسات القطاع العام للصناعات الغذائية سنة 2000 تقدر ب 187720.6 مليون دج ، إلا أنها عرفت تناقصا مستمر إلى غاية سنة 2007 حيث بلغت مساهمتها قيمة 99978.7 مليون دج أي بنسبة 17.50% من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية، ونلاحظ أن مساهمة مؤسسات القطاع العام من سنة 2008 تزايدت باستمرار طوال فترة الدراسة، حيث بغت قيمة مساهمتها 229612.6 مليون دج سنة 2019، وبالرغم من التزايد المستمر لمساهمة مؤسسات القطاع العام إلا أن القطاع الخاص مساهمه تزايدت اكثر حيث بلغت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص 84% بالمئة من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الخام مقارنة بالإنتاج بمساهمة مؤسسات العام فبلغت نسبته 15.68% فقط بعدما كانت نسبة مساهمته سنة 2000 حوالي 43.22% من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام، وهذا ما يدل على طور مكانة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2000-2019.

4.4 مساهمة الصناعات الغذائية للمؤسسات الخاصة في القيمة المضافة:

من خلال الجدول 04 سنحلل، مساهمة المؤسسات الخاصة للصناعة الغذائية في مؤشر القيمة المضافة ومقارنتها بمساهمة مؤسسات القطاع العام.

الجدول 04: مساهمة الصناعات الغذائية للمؤسسات الخاصة في القيمة المضافة

الوحدة: مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
قطاع خاص	64598.3	74567.1	80542.8	90024.3	100945
قطاع عام	40013.2	34331.2	34571.6	28361.5	26364
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع خاص	113691.6	121298.8	132423.4	139920	162752.2
قطاع عام	24699.4	24723.8	23659.8	24394.4	25730.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع خاص	186581.9	199787.7	232206.7	249173.2	282826.8
قطاع عام	27550.6	32058.8	33930.8	36307.2	41715.1
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع خاص	307360.8	332841.8	357232.3	377943.6	389025.3
قطاع عام	46359.8	48805.3	50241.8	55463.6	55676

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (ONS, Les comptes économiques , 2000-2019)

من خلال الجدول 04 الموضح أعلاه والذي يمثل مساهمة مؤسسات القطاع الخاص للصناعات الغذائية في القيمة المضافة ومقارنتها بمساهمة مؤسسات القطاع العام خلال الفترة 2000-2019، نلاحظ ان هذه الفترة عرفت تزايد مستمر من سنة لأخرى لمساهمة مؤسسات القطاع الخاص حيث سنة 2000 بلغت 64598.3مليون دج أي مانسبته 56.77% إلى ان وصلت مساهمتها 389025.3 مليون دج.

أما مساهمة مؤسسات القطاع العام للصناعات الغذائية سنة 2000 بلغت ما قيمته 40013.2مليون ، إلا أنها عرفت تراجع مستمر إلى غاية سنة 2007 حيث بلغت مساهمتها قيمة 23659.8مليون دج أيحوالي نسبة15.15 % من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية، ومن سنة 2008 عرفت تزايدت مستمر طوال فترة الدراسة، بحيث بغت قيمة مساهمتها 55676مليون دج سنة 2019، ولكن بالرغم من التزايد المستمر لمساهمة مؤسسات القطاع العام إلا أن القطاع الخاص مساهمه تزايدت اكثر حيث بلغت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص حوالي 87.48% من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة مقارنة بمساهمة مؤسسات القطاع العام فبلغت نسبته حوالي 12.51% فقط بعدما كانت نسبة مساهمته سنة 2000 حوالي 38.24% من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة، مساهمة القطاع العام محتشمة مقارنة بالقطاع الخاص.، وهذا ما يدل على استحواذ القطاع الخاص على الصناعات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2000-2019.

إضافة إلى أن مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في الصناعات الغذائية في الإنتاج الخام تمثل حوالي 5.02% من اجمالي الناتج الخام بالجزائر سنة 2019 أما مؤسسات القطاع العام حوالي 0.93%، أما مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في القيمة المضافة قدرت ب 2.46% من اجمالي القيمة المضافة سنة 2019، ومساهمة مؤسسات القطاع العام حوالي 0.35% فقط، أما عن مساهمة الصناعة الغذائية عامة في اجمالي كل من الإنتاج الخام والقيمة المضافة فتقدر حوالي 5.95% و2.82% على التوالي.(ONS, 2020)

ويعود تراجع مساهمة القطاع الحكومي في الصناعات الغذائية إلى عمليات الخصخصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الانتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العمومي بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك اهتلاك معدات الانتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على

عكس القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة وذات تجهيزات متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية.(حمودة و بيرش، 2019)

5.4 عراقيل الاستثمار الخاص في الصناعة الغذائية:

بالرغم من استحواذ القطع الخاص على الصناعة الغذائية وتزايد الاستثمار الخاص باستمرار خلال الفترة 2000–2019، ومساهمة المؤسسات الخاصة للصناعة الغذائية في القيمة المضافة والإنتاج الخام بنسب أكبر من القطاع العام إلا أنه يواجه بعض العراقيل، نذكر منها:(بوعزيز، 2018)

- العوائق الإجرائية والإدارية في إستخراج التصاريح الخاصة بانشاء التجمعات الزراعية الصناعية.
- ارتفاع تكاليف استيراد المعدات والآلات اللازمة لتحديث قطاع الصناعات الزراعية الغذائية.

كما أنه هناك مشاكل مرتبطة ببيئة الأعمال ومناخ الإستثمار حيث تعاني الصناعات الغذائية كغيرها من المؤسسات الجزائرية من تعقد مناخ الأعمال والاستثمار نظرا لصعوبة الوصول إلى التمويل وتنامي المنافسة الغير مشروعة.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا هذه، تبين لنا ان قطاع الصناعات الغذائية هو قطاع حيوي وهام ف أي اقتصاد، وأن للصناعة الغذائية مكانة هامة جدا في الاقتصاد الجزائري،و هو قطاع يهيمن عليه القطاع الخاص إذ يستحوذ على الحصة الأكبر من المؤسات الناشطة في هذا المجال، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية وقطاع هام بدونه يفقد الاقتصاد استقراره التنموي الاقتصادي والاجتماعي؛
- الصناعات الغذائية بالجزائر عرفت تطورا ملحوظا جراء الاستراتيجيات والجهود المبذولة من قبل السلطات؛
- تعرف الصناعات الغذائية في الجزائر تنوعا، إلا أن بعض الفروع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسوق العالمي وذلك باعتمادها على استيراد المواد الأولية و تحويلها وهذا ما يؤثر على مواجهة الطلب المحلي وعلى أسعارها، مثل فرعي السكر والزيت.

- تعتبر الصناعات الغذائية في الجزائر من اهم الصناعات خارج المحروقات؛
- اهتمام السلطات من خلال البرامج التنموية بالقطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى متانته واستحواذه على الصناعات الغذائية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصناعات الغذائية بالجزائر لأنه هاته الأخيرة تعتبر من الصناعات التحويلية الخفيفة، وأيضا تلقي هذه المؤسسات الدعم من قبل الهيئات المختصة.
- قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر يهمين عليه القطاع الخاص طيلة فترة الدراسة، حيث أن مؤسسات الصناعة الغذائية الخاصة في تزايد مستمر ومساهمتها حيث بلغت نسبة مساهمته في الإنتاج الخام والقيمة المضافة حوالي 84% و 87.48% على التوالي من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية، وهذا مايدل على الدور الفعال للقطاع الخاص في الصناعة الغذائية بالجزائر وهيمنته عليها؛

التوصيات:

- تشجيع الفلاحين ودعمهم في انتاج المواد الأولية لمادتي السكر والزيت باعتبارهما مادتين أساسيتين ومرتبطتين بالسوق العالمي؛
- تقديم قروض بدون فوائد لدعم وتشجيع الشباب في الاستثمار عامة وخاصة في الصناعات الغذائية باعتبارها صناعة تحويلية خفيفة ولها أهمية في الاقتصاد الوطني وفي المساهمة في التنويع الاقتصادي؛
- إعادة النظر في التحفيزات الجبائية لمقدمة للمستثمرين والفلاحين خاصة في المناطق الصحراوية؛
- العمل على توفر الصناعات الغذائية بالجزائر على معايير ومواصفات عالمية للجودة والسلامة، وذلك لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية.

6. قائمة المراجع

1.6 قائمة المراجع باللغة العربية

1 إسلام كعبش. (25 06, 2021). *الجزائر.. قصة توشيح معصرة لزيت الزيتون بميداليات الذهب*. تاريخ الاسترداد 10 09, 2021، من سكاي نيوز عربية: https://www.skynewsarabia.com/

2 أسماء حاجي ، و بوعزيز ناصر. (جوان, 2017). دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2015-2009. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية*، صفحة 414.

3 أسماء زينات. (2016). مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، صفحة 119.

4 إكرام مياسي. (2008). الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر (مذكرة ماجيستير). 53. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

5 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. (2021). *الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*. تاريخ الاسترداد 17 11, 2021، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: https://www.investdz.com/2019/02/andi_14.html?m=0

6 أم الخير حمودة ، و أحمد بيرش. (2019). الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي. *دفاتر اقتصادية، 10*، صفحة 192.

7 أونلاين الشروق. (09 02, 2021). *زيت الزيتون الجزائري يحصد 4 جوائز عالمية*. تاريخ الاسترداد 10 09, 2021، من الشروق: https://www.echoroukonline.com/

8 إيمان كيموش. (19 01, 2020). *1100 مصنع لإنتاج العصائر والمشروبات يختفي من السوق!* تاريخ الاسترداد 30 10, 2021، من الشروق: https://www.echoroukonline.com

9 تجارة زيت الزيتون Olive Oil Business. (11 03, 2020). *Olive Oil Business*. تاريخ الاسترداد 01 09, 2021، من Olive Oil Business: https://oliveoil-business.com/

10 حسينة مهيدي، و حاج بن زيدان . (جوان, 2019). دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، 03*، صفحة 125.

11 حميد حملاوي، و وسام عمرون. (14 12, 2019). أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره دراسة حالة الجزائر -2015-2000. *مجلة دراسات اقتصادية، 20*، صفحة 26.

12 حياة بن زارع . (مارس, 2016). دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية -حالة الجزائر. *التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون*، الصفحات 175-174.

13 دنيا خنشول. (جوان, 2020). واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو االقتصادي. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 04*، صفحة 161.

14 ذهبية لطرش، و شافية كتاف. (2017). تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائريةفي إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2030-2016. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 08*، الصفحات 197-193.

15 س بوبكر. (27 11, 2018). *أفاق واعدة للصناعات الغذائية في الجزائر بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية*. تاريخ الاسترداد 18 06, 2021، من المركز التقني للصناعات الغذائية: https://www.ctiaa.dz/index.php/media/articles-de-presse

16 سليم بوهيدل ، و محمد لوشن. (2019). فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 09*، صفحة 115.

17 سليم بوهيدل. (2017). إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025– (أطروحة دكتوراه). 233. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة باتنة 1.

18 سميرة حربي، و عقيلة يوبي . (جويلية, 2020). دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري. *مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية* ، صفحة 77.

19 سهيلة قطاف، و ليندة بوزرورة. (ديسمبر, 2019). مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06*(02)، الصفحات 115-114.

20 شطارة نبيلة، و سارة لبرش. (01 مارس, 2020). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية. *المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت*، صفحة 66.

21 عبد الحفيظ كينة. (2012). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (مذكرة ماجستير). 45. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

22 فطيمة ساسي، و عبد الصمد سعودي. (أوت, 2017). القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. *اقتصاديات الأعمال والتجارة*، صفحة 92.

23 كريمة بقريش. (2020). دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 14*، صفحة 563.

24 كريمة حبيب، و عادل زقرير. (ديسمبر, 2018). اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، صفحة 120.

25 مبروكة حجار. (2016). تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999–2014 (أطروحة دكتوراه). 59. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

26 مريم قرعي. (2019). أثر المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصناعات الغذائية على السلوك الشرائي للمستهلكين –دراسة ميدانية بولاية سطيف– (أطروحة دكتوراه). 138–137. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس –1–.

27 منصف شرفي، و عميروش بوشلاغم. (2021). تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية، 21*، صفحة 682.

28 ناصر بوعزيز. (30 09, 2018). الصناعات الغذائية في الجزائر وإشكالية تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بين ضعف المساهمة وحتمية النهوض. *رماح للبحوث والدراسات*، صفحة 204.

29 نبيلة الحبيتري، و عبد القادر براينيس. (سبتمبر, 2016). دور مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر. *مجلة دفاتر بوادكس*، صفحة 46.

30 نصيرة بريكتي، و طويل نور الدين شريف. (2018). تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الإقتصاد؟ *مجلة التنظيم والعمل، 07*، صفحة 37.

31 وليد صيفي. (2019). أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع –دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 2013–1990 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

32 وليد لوشان ، لطفي شعباني ، و عبد الحميد حسياني. (2019). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2013–2017). *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 22*، صفحة 68.

2.6 قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Cherif, E. (2015, 11/12). Le marché des industries alimentaires en Algérie. *le magasine Agroline*(97), p. 7.
2. horri, k., & et autre. (2015, january). problématique du devloppement des industries agroalimentaires en algerie. *European Scientific journal, 11*, p. 226.
3. Ministère de l'Industrie, de la PME , e. (2010–2020). *bulletin d'informtion statistique de la PME.* Alger.
4. ONS. (2000–2019). *Les comptes économiques* . Alger.
5. ONS. (2020). *les comptes économiqies de 2016 à 2019.* Alger.